

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها العلماء والأساتذة الذائدين عن حياض العربية
الأخوة والأخوات،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فإنه من دواعي سروري أن أرحب بكم في مجمع اللغة العربية
الأردني، في موسمه الثقافي الثلاثين، وقد جعله أيضاً في هذا العام مؤتمراً في
ثلاثة أيام متوالية من (السادس إلى الثامن من محرم 1434 هـ الموافق العشرين
إلى الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني 2012م) يبحث فيه "سبل النهوض
باللغة العربية"، اللغة الفصيحة، لغة الأمة الجامعة الواحدة والموحدة عبر أكثر من
أربعة عشر قرناً وعلى الامتداد الجغرافي من المغرب العربي إلى الخليج العربي،
بل وإلى أواسط آسيا وأعماق أفريقيا، وتتعدى إلى أروقة الأمم المتحدة في أمريكا
لتكون اللغة العالمية الرسمية السادسة بين جميع لغات الأمم.

اختار مجمع اللغة العربية موضوع هذا المؤتمر إسهاماً منه لتنفيذ قرار مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية العشرين التي عقدت في
دمشق الفيحاء في المدة من (22 - 23 من شهر ربيع أول 1429 هـ الموافق
التاسع والعشرين إلى الثلاثين من شهر آذار 2008م، ووافق بقراره رقم (435)
على مشروع "النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة"، وقد دعمت
القمة العربية هذا القرار في مؤتمرها بالدوحة عام 2009م.

ونحن نعتقد أن هذا القرار التاريخي، وإن كان لا يلبي طموحات أمتنا العربية
في تجسيد استرداد سيادتها وكرامتها باسترداد سيادة لغتها العربية في أوطانها، بأن
تكون اللغة العربية السليمة لغة التدريس في جميع مراحل ومستوياته وميادينها في

التعليم الأساسي والعام والجامعي وفي جميع المؤسسات العامة والخاصة، إلا أننا نعتبر أن مشروع "النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة"، يُعدُّ بحق من أهم المشروعات التي تمسُّ كيان الأمة العربية وهويتها، ويؤثر تأثيراً كبيراً، إذا ما توافرت الإرادة الصادقة في متابعة تنفيذه، أقول: إنه يؤثر تأثيراً كبيراً في عملية التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي.

وكان مجمع اللغة العربية الأردني قد قدّم مذكرة ضافية حول هذا المشروع القومي إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

واستجابة لقرار القمة العربية وافق دولة رئيس الوزراء الأردني بقراره رقم م ج3/1336 بتاريخ 3 صفر 1431 هـ الموافق 2010/1/19م، على تشكيل لجنة وطنية أردنية للنهوض باللغة العربية نحو مجتمع المعرفة برئاسة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني وعضوية عشرة من الأساتذة الأعلام من أعضاء مجمع اللغة العربية ومن خارج المجمع... ومركزها في مجمع اللغة العربية الأردني، وتتبع دولة رئيس الوزراء مباشرة، وتكون ميزانيتها المالية من رئاسة الوزراء...، وكان أول اجتماع لها في مجمع اللغة العربية الأردني يوم الاثنين في 23 من شهر صفر 1431 هـ الموافق 8 من شهر شباط 2010م، واحتضن مجمع اللغة العربية الأردني هذه اللجنة وقدّم لها جميع التسهيلات الممكنة، واعتبرها جزءاً من مهماته.

عكفت اللجنة الوطنية على دراسة مهامها، بروح العلماء الغياري على لغة أمتهم وهويتها وكيانها بين الأمم المتقدمة، ووجدت أن سبل النهوض باللغة العربية، وهي تواجه معركة مريرة من التحديات الخارجية والداخلية، سبلٌ متعددة، يمكن إجمالها من حيث المبدأ في ثلاثة مجالات، وهي:

1. التحديات الداخلية للغة العربية من حيث هي لغة، من أجل تيسير تعلمها وتعليمها وتطوير مناهجها وتحديثها، وتطوير أساليب تدريسها في خضم ثورة المعلوماتية والاتصالات واستعمال التقنيات الحديثة، الحاسوب بأجياله المختلفة والشابكة (الإنترنت) والهاتف المحمول وجميع وسائل الاتصالات الحديثة... وكان لوزارة التربية والتعليم ومجمع اللغة العربية الأردني مساهمات مهمة، ونرجو أن تتوفر لهذه المؤسسات الإمكانيات المادية والعلمية والتقنية لتطوير أعمالها وإنجاز مهامها...

2. التحديات الخارجية الاستعمارية، وإن كانت تنتكر بأزياء مختلفة، فهي في حقيقتها العداء لحرية أمتنا وسيادة لغتها واستعادة كرامتها ووحدتها... وهنا تتحمل التوعية اللغوية دوراً مهماً ويلقى على كاهل الإعلام واجبات مهمة...

3. معالجة القضايا التي تواجهها اللغة العربية من حيث الواقع ودراستها دراسة ميدانية وتحليلها واقتراح الحلول المناسبة...

واختارت اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية، أن تعمل في هذا المجال العلمي، فَنَبَّئْتُ عدة مشروعات مهمة عكفت على إنجازها؛ إذ إن القاعدة الأساسية تتمثل في معرفة الواقع كما هو بدراسة علمية ميدانية تحليلية للتمكن من اقتراح الحلول وبالتالي تحديد وسائل التنفيذ... ومن أهم هذه المشروعات التي تتبناها اللجنة الوطنية ما يأتي:

أولاً: وجهت اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية اهتمامها، من حيث المبدأ، إلى وزارة التربية والتعليم ووزارات الثقافة والتعليم العالي والأوقاف والعدل وإلى القضاء في مختلف درجات المحاكم، وإلى المحامين وإلى أعضاء هيئات التدريس في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية وطلبتها، وحددت آليات التنفيذ،

وذلك بالقيام بدراسات علمية تحليلية ميدانية لواقع اللغة العربية في هذه المؤسسات، والكشف عن أسباب الضعف اللغوي الذي تعانيه واقتراح الحلول المناسبة للنهوض من هذا الوضع اللغوي العلمي الآسن. وأولت اللجنة الوطنية وزارة التربية والتعليم العناية الخاصة، لما لها من الدور الأساسي في كل إصلاح لغوي تربوي وعلمي. فالإصلاح اللغوي هو القاعدة التي يبنى عليها النهوض العلمي والتربوي والفكري؛ إذ إن اللغة الواضحة والدقيقة هي وحدها القادرة على التعبير عن الحقائق العلمية والمشاعر الإنسانية، بسهولة ويسر... فوجهت اللجنة الوطنية إلى وزارة التربية والتعليم مذكرة علمية وافية تصور واقع اللغة العربية، وتبحث في أسباب ضعف الطلبة بل والضعف في مستوى الأداء باللغة العربية السليمة المستشري بين هيئات التعليم وموظفي الدواوين والمسؤولين في الوزارة وفي جميع دواوين مديريات التربية والتعليم.

فتناولت المذكرة التركيز على المناهج والكتب المدرسية وتدريب المعلمين وتأهيلهم لغوياً وتربوياً وعلمياً، وأوضاع الإشراف التربوي، بصورة تشمل عموم المدارس الحكومية والخاصة، ونبعت المذكرة إلى قلة المناشط اللاصفية بصورة عامة والمناشط المخصصة للارتقاء بالتعبير باللغة العربية السليمة، على الرغم من أهميتها اللغوية والاجتماعية والثقافية والصحية، وكذلك نبعت إلى ضعف مستوى تحكيم مسابقات المدارس في البحث العلمي والتحقيق الصحفي... الخ.

وجعلت اللجنة الوطنية من أولوياتها الارتقاء بمستوى أداء معلم اللغة العربية ومعلمي المواد الأخرى باللغة العربية السليمة، ووضع سياسة تجعل من كل معلم معلماً للغة العربية. فمعلم التاريخ هو معلم لغة ومعلم العلوم هو معلم لغة وكذلك جميع معلمي المواد الدراسية والمناشط المدرسية.. الخ هم معلمو لغة، وذلك على غرار ما تصنعه الأمم المتقدمة، إذ لا يجوز مطلقاً أن يتهاون معلم العلوم بلغته ولا

معلم الفنون والتقنيات، والأمثلة على ذلك كثيرة بين الناطقين باللغات الألمانية والفرنسية والإنجليزية... واليابانية والصينية بل والكورية والفنلندية... الخ.

ثانياً: أعادت اللجنة الوطنية التفكير بمشروع مهم، كان مجمع اللغة العربية الأردني قد طرحه للبحث منذ سنوات وهو: وضع "امتحان الكفاية باللغة العربية" باعتباره الأداة الأساسية لآليات تنفيذ كل إصلاح لغوي على أن تتبناه بصدق واقتناع مؤسسات الدولة في أعلى سلطاتها التشريعية والتنفيذية.

عكفت اللجنة الوطنية من خلال الخبراء والأساتذة المتخصصين، على دراسة هذا المشروع المهم، فهو اختبار يقيس الكفاية اللغوية العربية لكل من يتخرج في التعليم العام، ولكل من يتقدم للعمل في المؤسسات الأكاديمية والإعلامية والتعليمية والقضاء وفي جميع دوائر الدولة والقطاعات العامة والخاصة. إنه مشروع الارتقاء بالأداء اللغوي باللغة العربية السليمة، لتدارك ما آل إليه مستوى من يتداولون العربية من ضعف. وقد وضع مثل هذا الامتحان في لغات كثير من الأمم المتقدمة، بالإنجليزية والفرنسية والألمانية... الخ، ولكنه مع الأسف لم يوضع حتى الآن باللغة العربية!! مع العلم أنه قد جرت محاولة مبدئية في جامعة الشارقة التي تفضّل رئيسها بوضع ما أنجزته تحت تصرف اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية، وهذا لعمرى نموذج يحتذى في التعاون العلمي.

لقد استطاعت اللجنة الوطنية تحديد أهداف امتحان الكفاية باللغة العربية ومستوياته وميادينه وأن المقصود بالكفاية في اللغة العربية هو درجة تمكن المواطن العربي بالتعبير بلغته العربية السليمة مشافهة وكتابة.

يقيس امتحان الكفاية هذا مدى تصرف المواطن العربي بلغته في جميع أوجه استعمالها، وكذلك القدرة اللغوية لدى الفئات المستهدفة، ويصنف الامتحان المتقدمين له حسب قدراتهم، لتقرير مدى جدارتهم بالوظائف والأعمال والبرامج الدراسية التي يتقدمون للالتحاق بها، ويحدد في الوقت ذاته مدى احتياج الذين يجتازونه، ممن هم على رأس عملهم، إلى تدابير وبرامج لغوية استدرابية علاجية، على وفق الأساليب والمناهج والتقنيات الحديثة...

فاستشعرت اللجنة الوطنية مدى الحاجة إلى امتحانٍ معياري معتمد للغة العربية السليمة، يستجيب لمتطلبات القياس أو يعبر عن مستوى الكفاية باللغة العربية لدى المتقدمين له، كما أشرنا سابقاً. واستشعرت كذلك مدى الحاجة إلى مواكبة التطورات التقنية بوضع امتحانٍ محوسب يمكن إجراؤه على الشبكة (الإنترنت)، وأن النجاح في كثيرٍ من المهن وميادين العمل يعتمد على قدرة العامل أو الموظف على التواصل اللغوي بلغة سليمة. ومن ناحية أخرى فإنه يزود الجهات المعنية بمعيارٍ للمفاضلة بين المتقدمين للعمل فيها، فضلاً عن أنه ينشر الوعي اللغوي لدى الجمهور، ويكون حافزاً للمواطن على الاهتمام باللغة العربية السليمة وتحسين أدائه فيها.

ورأت اللجنة الوطنية أن الفئات المستهدفة لاجتياز هذا الامتحان هي الآتية:

١. جميع من يتقدمون للدراسة في الكليات الجامعية في جميع التخصصات، ويكون اجتياز هذا الامتحان شرطاً للقبول.
٢. جميع طلبة الدراسات العليا، ويكون اجتياز هذا الامتحان شرطاً للقبول.
٣. المتقدمون للوظائف العامة، ويكون اجتياز هذا الامتحان شرطاً للتوظيف.

٤. كل راغبٍ في تحديد مستوى كفايته في اللغة العربية السليمة.

واستطاعت اللجنة الوطنية بالتعاون مع ثلثة من العلماء وأعضاء الفريق الذي كلف بإنجاز امتحان الكفاية، وضع الخطوط العريضة لمكوّنات الخطة العلمية لوضع هذا الامتحان باللغة العربية لأول مرة، بحيث تشمل العناصر الأساسية للسلامة اللغوية من إملائية ومعجمية ونحوية و صرفية وتركيبية، وكذلك من متطلبات فهم النصّ المقروء وإنشاء النصّ المكتوب، ومن الأخطاء الشائعة التي يكثر الوقوع فيها، ومن مسائل ثقافية عامة. ويحدّد المتخصصون فيما بعد، النسب المئوية لعلامات الأسئلة المتعلقة بتلك المكوّنات.

وإن طبيعة هذا الامتحان المهم والصعوبات التي تعترى إنجازاه قد استغرق مدة طويلة، ونحن نأمل أن ينجز في خلال أربعة أشهر.

ثالثاً: استشعرت اللجنة الوطنية عظم التأثير اللغوي الذي تشكله وسائل

الإعلام المختلفة، المكتوبة والمسموعة والمرئية، على المتابعين لها من مختلف الفئات العمرية ولا سيما فئات الشباب، إذ يتعاملون معها بشكل يومي في البيت وفي العمل وفي الشارع وفي مجريات مناحي الحياة الأخرى. فقامت اللجنة الوطنية من خلال الخبراء المتخصصين بتحديد الخطوط العريضة للقيام بدراسة علمية تحليلية ميدانية للغة العربية السليمة في مختلف وسائل الإعلام، تحت عنوان: "اللغة العربية في وسائل الإعلام والاتصال الأردنية من الواقع إلى الأمل المنشود"، وأسندت إنجاز هذه المهمة إلى فريقٍ من العلماء المتخصصين وأصحاب الخبرة. عمل الفريق على رصد الأخطاء النحوية والصرفية والتركيبية والمعجمية في لغة الصحافة المكتوبة، والصحافة الإلكترونية والمدونات والإذاعات الحكومية

والخاصة، والإعلام المرئي في القنوات الفضائية وكذلك الإعلانات التجارية والحكومية والأسماء التجارية... الخ، على مدى فترات زمنية محدّدة، وجمعها من مصادرها التي أشرنا إليها، وذكر الأخطاء وتصحيحها. وأن تقوم هذه الدراسة بتحليل البيانات تحليلاً علمياً إحصائياً واستخلاص النتائج والحلول المقترحة. ويسعدني أن أذكر أن هذه الدراسة قد أنجزت وقدمت إلى اللجنة الوطنية، وهي قيد التقويم من الخبراء المتخصصين، وتقع في حوالي مئتين وثلاثٍ وثمانين صفحة.

رابعاً: اللغة هي الفكر، وإن سلامة اللغة ودقة تعابيرها مرتبطة ارتباطاً عضوياً بوضوح الفكرة ودقة فهمها وحسن استيعابها، فلا فكر بدون لغة. فهذه القاعدة الشمولية تصدق على جميع العلوم والمعارف الإنسانية. وإن لغة القضاء تمثل أهمية علمية واجتماعية خاصة؛ إذ إن الصلة اللغوية وثيقة تمسُّ العلاقات الحياتية بين الأفراد والجماعات. فالصياغة اللغوية السليمة التي تخلو من الأخطاء النحوية والصرفية والدلالية وتُعنى بتحديد معاني المصطلحات، قضية أساسية تؤدي حتماً إلى سلامة الأحكام القضائية. وغني عن البيان القول: إن تفسير الأحكام للنصوص القانونية يرتكز من حيث الأساس على سلامة اللغة، وإن اقتراف أي خطأ لغوي قد يؤدي إلى نتائج وخيمة، فقد يؤدي إلى هضم الحقوق وتبرئة المجرم واتهام البريء. ويمكن إجمال العيوب التي تشملها صياغة الأحكام فيما يأتي:

- (1) عدم الدقة في التعبير (2) تفسير النص على خلاف المعنى المقصود (3) الإبهام والغموض (4) الخلل في قواعد اللغة العربية، (5) سوء الصياغة... الخ.

وقد استشعرت اللجنة الوطنية الأردنية أهمية هذا الموضوع وخطورة نتائجه، فأخذت على عاتقها وضع دراسة علمية ميدانية تحليلية لواقع اللغة العربية الفصيحة (السليمة) في المحاكم، بأنواعها ومختلف درجاتها، وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية، وأن ترصد الأخطاء اللغوية، من نحوية وصرفية وإملائية وأسلوبية وغيرها، في محاضر جلسات المحاكم، وفي نماذج عشوائية من أوراق الامتحانات والبحوث والرسائل الجامعية بكليات الحقوق؛ وذلك بغية إقامة دراسة علمية تحليلية للأسباب والنتائج والخلوص إلى الحلول المقترحة.

خامساً: شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ثورة عارمة في تطور تقانة المعلومات والاتصالات، في مجالات الحاسوب بأجياله المختلفة، والشابكة (شبكة الاتصالات) (الإنترنت) والهاتف المحمول والفيديو... الخ. فطرح موضوع استعمال اللغة العربية السليمة كتابةً وخطاباً في جميع هذه التقانات ودراسة القضايا اللغوية والتقنية التي تواجهها... فاللغة العربية السليمة تواجه تحديات كبيرة، منها تحديات خارجية تتعلق بالقوى الخارجية المعادية، ومنها تحديات داخلية تخص العربية من حيث هي لغة... شأنها في ذلك شأن جميع اللغات الحيّة التي تحتاج إلى الدعم والرعاية وإقامة الدراسات اللغوية والإفادة من تقانة اللسانيات الحديثة وعلومها المتطورة.

واستشعرت اللجنة الوطنية أهمية هذا الموضوع، لا سيما وقد أصبحت تواجه خطر ظهور لغة موازية يستخدمها الشباب العربي في محادثاتهم بالهاتف المحمول وعبر الشابكة (الإنترنت) وغيرها... فقد تحولت بعض الحروف العربية إلى رموز وأرقام، تعارف الشباب على فك طلاسمها... فمثلاً: تحول حرف الحاء إلى "7"

والهمزة إلى " 2 " والعين إلى " 3 "، فكلمة حوار مثلاً تكتب هكذا " 7war " وكلمة سعاد "so3ad"، فهي مزيج بين الأرقام والحروف اللاتينية!! وتكتب كلمة "you" الإنجليزية "u" الحرف اللاتيني الدال على اللفظ...الخ.

وقد صاحب استعمال الناطقين باللغة العربية لوسائل التقنية والاتصالات الحديثة من حواسيب وشابكة (الإنترنت) وهواتف محمولة... وغيرها، صاحب ذلك كله استعمال واسع للعاميات والمصطلحات الأجنبية، بل واستعمال اللغات الأجنبية في التحوار لا سيما بين الشباب الذين هم المستخدم الرئيسي لهذه الوسائل.

فقامت اللجنة الوطنية بتكليف عددٍ من العلماء والخبراء المتخصصين لدراسة واقع استعمال اللغة العربية السليمة في التقنيات الحديثة والصعوبات التي تواجهها واقتراح وسائل معالجتها... وتأمل أن تتوفر الإمكانيات لوضع دراسة علمية ميدانية تحليلية لهذه الظاهرة اللغوية واقتراح الحلول الصحيحة.

سادساً: وفي مجال حرص اللجنة الوطنية على تنمية الذائقة الأدبية واللغوية والاعتزاز بلغة الأمة والقدرة على سهولة التعبير السليم، رأت أن تعمل على وضع نصوص من التراث العربي وروائعه نثراً وشعراً، قديماً وحديثاً، بحيث تكون سلسلة موجهة إلى الطلبة في مرحلتي التعليم الأساسي والعام وكذلك إلى المرحلة الجامعية. وأن يتوافر في هذه السلسلة سلامة اللغة وسهولة الفهم والذائقة الأدبية الرفيعة، وأن تراعي في تدرجها المستويات العمرية والثقافية المختلفة. ولا شك أن اختيار مثل هذه النصوص يسهم كثيراً في تعزيز شعور الانتماء وتنمية الاعتزاز بلغة الأمة وتراثها والرغبة لدى الشباب في قراءة نصوص التراث، ولا شك أن هذا يؤدي حتماً إلى الارتقاء بمستوياتهم اللغوية، وتنمية الذوق الأدبي، والقدرة اللغوية على التعبير بلغة عربية سليمة، والحوار ببسر وسهولة.

إن التعاون في هذا المجال مع وزارة التربية والتعليم التي تعتبر الركيزة الأساسية في كل إصلاح لغوي وتربوي، يكتسب أهمية خاصة في إنجاح جميع هذه المشروعات اللغوية.

وفي ختام هذا الوصف الموجز، لهذه المشروعات اللغوية المهمة، أود أن أشير إلى أن اللجنة الوطنية بعد أن قطعت شوطاً حميداً في إنجاز مشروعاتها البحثية، رأت أن جميع هذه الجهود تتطلب وجود تشريعاتٍ محددة تصدر عن الدولة في أعلى أجهزتها التشريعية والتنفيذية، توجب تطبيقها وتلزم استعمالها. ولا أدل على ذلك مثلاً من "امتحان الكفاية في اللغة العربية"، فإن جميع هذه الدراسات على صعوبة إعدادها لا تعني شيئاً إذا لم يوجد قانون يلزم جميع دوائر الدولة والمؤسسات المعنية على تنفيذ هذا الامتحان، وإلا فإن هذا المشروع وغيره من الدراسات والبحوث اللغوية التي تكلف الجهد الكبير والمال لا تعني شيئاً سوى كتابٍ أو دراسة توضع على رفوف المكتبات...!!!.

وكان مثل هذا الوضع قد واجه مجمع اللغة العربية الأردني في مشروعه الكبير تعريب العلوم في التعليم الجامعي، وتبدأ بترجمة المصادر العلمية التي تدرس بكليتي العلوم والطب في الجامعة الأردنية. وقام المجمع منذ عام 1992م بتقديم مشروع "قانون اللغة العربية" إلى الحكومة الأردنية... وحول مشروع القانون إلى ديوان التشريع... ونوقش في اللجنة الوزارية المتخصصة وشارك في هذه المناقشة، كاتب هذه السطور، بصفته رئيساً لمجمع اللغة العربية الأردني وأقر مشروع القانون بالإجماع... وأرسل في صياغته الأخيرة إلى رئاسة الحكومة الأردنية لتحويله إلى المجلس النيابي إذ ذاك ولكنه لم يجد طريقه إلى التنفيذ، وبقي

حبیباً فی الأدرج، علی الرغم من جميع المحاولات التي بذلت بعد ذلك، وكان
آخرها قبل عامين...!!

استعانت اللجنة الوطنية الأردنية، بمشروع "قانون اللغة العربية" الذي وضعه
المجمع، وأجرت عليه بعض التعديلات والصياغات اللغوية الطفيفة، وتقدمت به
قبل أكثر من عام إلى دولة رئيس الوزراء... وما زال مشروع القانون بصياغته
الحديثة في ديوان التشريع...

إن إصدار "قانون اللغة العربية" الذي يركز إلى المادة الثانية من الدستور
الأردني التي تنص على أن الإسلام دين الدولة والعربية لغتها... ووضعه موضع
التنفيذ هو وحده القادر على تطبيق وسائل النهوض باللغة العربية... وإن تنفيذه
بصدق وإخلاص هو الكفيل بالانتقال إلى مجالات حية في الإبداع العلمي والأدبي
والفكري. والله من وراء القصد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس مجمع اللغة العربية الأردني

الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة

عمان في 29 ذو الحجة 1433هـ

الموافق (14) تشرين الثاني 2012م